الدمج المدرسي في تونس، بين التشريعات والممارسة التربوية

ورقة سياسات

07 Rue AlAmine Al-Abassi,
Belvédère, Tunis

www.coalitioneducativetunisienne.com

coalitiontn@gmail.com

(216) 96 918 433

I. الإطار العام: السياق والمبررات

يتزايد الاهتمام في مختلف الدول والمجتمعات بموضوع التربية الدامجة وأشكال التعهد بذوات وذوي الاحتياجات الخصوصية، سواء على مستوى المفاهيم والتشريعات أو على مستوى المؤسسات والممارسات. ولعلّ من أهمّ المحطات الدولية التي دعت إلى ضرورة تبني التربية الدامجة والحق في التعليم الجيد لجميع الأطفال دون تمييز هي المؤتمر العالمي للتعليم في داكار (2000) كما أكّدت على ذلك أهداف التّنمية المستدامة 2030 في هدفها الرّابع الّذي ينصّ على ضرورة "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع". وضمن هذا التوجه أكدت منظمة اليونسكو (2001)، أنّ التعليم الدامج يهم جميع الأطفال، مع إيلاء اهتمام خاص لأولئك الذين لا تتاح لهم تقليديا فرص تعليمية مثل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، أو ذوي الإعاقة، أو المنتمين إلى أقليات عرقية أو لغوية...ويعتبر الأنموذج الاجتماعي الذي فسر الاختلاف بوجود عقبات وحواجز تضعها البيئة والسياق في طريق الفرد أهم ركائز التربية الدامجة. فالنظام والسياق هما اللذان لا يأخذان بعين الاعتبار نوع الاحتياجات وتعددها لتظهر مجموعة من العقبات تتسبب في الشعور بالعجز ومن ثمة بالإقصاء. وقد ارتبط الأنموذج الاجتماعي بمقاربة الشمول القائمة على الحقوق وبفكرة أن التعليم يجب أن يكون متاحا وسهل النفاذ ومقبولا وقابلا للتكيّف.

ووفقا لهذه الرؤية، انتقلت المنظومات التربوية تدريجيا من منطق الإقصاء والعزل نحو الإدماج ثم الدمج المدرسي. وقد تجلى هذا التطور خاصة في الدّعوة لمراجعة هيكلة المنظومة التعليمية وإعادة النظر في هويّة المدرسة نفسها حتى تصبح فضاءً رحبا ومرناً تتسع مكوّناته وبرامجه للمتعلمين ويستجيب لتنوّع ملامحهم الفردية ويضمن بالتالي حق التعليم الجيد للجميع باختلاف أنساق تعلّمهم وتنوّع احتياجاتهم.

وانخرطت بدورها السياسات الوطنية التونسية في هذا الخيار العالمي، حيث حظي موضوع الدمج باهتمام تشريعي وإجرائي بعد سنّ القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي لسنة 2002 [1] الذي جاء منصّصا على تكريس مظاهر الإنصاف وداعما لتحقيق مبدإ تكافؤ الفرص ومثبتا حق الأطفال من ذوي الاحتياجات الخصوصية في توفّر الظروف الملائمة للتمتع بالتربية والتعليم وتأهيلهم للاعتماد على النفس وتيسير مشاركتهم الفعلية واندماجهم في المجتمع. حيث نص في مادته 4 على أن "تضمن الدولة حق التعليم مجانا بالمؤسسات التربوية العمومية لكل من هم في سن الدراسة وتوفر لجميع التلاميذ فرصا متكافئة للتمتع بهذا الحق.». وقد احتلت فئة ذوات وذوي الإعاقة مركز الاهتمام من خلال إفرادها ببرنامج يخصها وهو البرنامج الوطني للإدماج المدرسي للأطفال ذوي الإعاقة في سبتمبر 2003. ثمّ تعزز هذا البرنامج بالمصادقة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عام 2008.

كما شهدت الاستراتيجية الوطنية للإدماج المدرسي لذوي الإعاقة تطورا لاحقا حيث تم التوسع في أنواع الإعاقات المعنية بالإدماج وظهر مفهوم الدمج ليتوّج المقاربات السابقة بإعطائه الحقوق الكاملة للأشخاص كيفما كانت خصائصهم ووضعياتهم في المجتمع. وصارمن الضروري تبني التربية الدامجة التي تخدم أهداف التربية للجميع، وتضمن تكافؤ الفرص بين المتعلمين وتحقق المساواة والإنصاف، فتصبح المؤسسة التربوية بدورها فضاء يستقبل جميع الأطفال كيفما كانوا ويوفر لهم شروط النجاح بالرغم من مشاكلهم وصعوباتهم والقصور الذي يحملون، بما يُشكّل في النهاية خطوة تاريخية متميزة تؤسّس لنمط تعليمي جديد مُنبنٍ على الأنسنة وإدماج الفئات الهشّة (يونسكو، 2006)

[1] القانون التوجيهي عدد 80-2022 المؤرخ في 23 جويلية 2002

كما سعت وزارة شؤون المرأة والطفولة وكبار السن إلى دمج أطفال التوحد في مؤسسات الطفولة المبكرة (314 طفل سنة 2022[2]) ووفرت دليلا مرجعيا لهذه العملية.

غير أن هذا التحول المفاهيمي والتقدّم التشريعي الذي حققته تونس في مجال حقوق الأشخاص ذوات وذوي الإعاقة لم يواكبه تحوّل مماثل على أرض الواقع، إذ أشارت إحصائيات المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (2014) إلى أن أكثر من 71% من حالات الانقطاع المدرسي تعود لصعوبات تعليمية لم تُؤطّر بالشكل المناسب. وبينت معطيات التقرير السنوي لوضعية الطفولة بتونس 2022 وجود تفاوت في عدد التلاميذ ذوي الإعاقة حسب المراحل التعليمية حيث تم تسجيل 4766 تلميذ بالمرحلة الابتدائية و1534 بالمرحلة الإعدادية و786 بالمعاهد الثانوية، وهوما يعكس تطور نسب التسرّب لدى ذوات وذوي الإعاقة من مرحلة تعليمية إلى أخرى.

في ضوء هذا الواقع بتعقيداته ومكتسباته ونقائصه، يُعبّر الائتلاف التربوي التونسي، الذي نظّم مجموعة من الأنشطة والورشات واللقاءات الحوارية مع المختصين والدّارسين وأصحاب الخبرة في مجال الدمج، عن التزامه بالمساهمة في طرح موضوع الدمج المدرسي وتجديد دعوته لضرورة مراجعة السياسات والممارسات التعليمية القائمة نحو رؤية دامجة تنطلق من مراعاة تنوّع الحاجات، وتستند إلى مبدأ ضمان تعليم جيد ومنصف وشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة كما جاء في الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

تتنزّل هذه الورقة في سياق هذه الديناميكية المجتمعية الجديدة، وتهدف إلى المساهمة في دعم وتعزيز التعليم الدامج في تونس، من خلال تقديم بدائل عملية ومقترحات قابلة للتنفيذ من شأنها تعزيز آليات الدمج التربوي الشامل داخل المنظومة التعليمية التونسية،

[2] وضع الطفولة بتونس لسنة2022

وذلك استنادًا إلى نتائج التشخيصات الميدانية والممارسات الفضلى قصد إثراء السياسات العمومية في المجال وإيجاد كل شروط تفعيل التزامات الدولة تجاه الفئات ذات الاحتياجات الخصوصية.

وتستند هذه الورقة في طرحها لموضوع الدمج المدرسي على مجموعة من المبررات، من أهمها:

1. **المبرر التشريعي**: تُعدّ الجمهورية التونسية من بين الدول التي كرّست، ضمن منظومتها القانونية والدستورية، الحق في التعليم المجاني والشامل لكافة المتعلمين، بما في ذلك الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة والفئات التي تواجه صعوبات تعلمية خاصة. وقد تعزز هذا الالتزام بمصادقتها سنة 2008 على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مما أضفى طابعًا إلزاميًا على إدماج مبادئ الإنصاف والدمج التربوي ضمن السياسات التعليمية الوطنية. ويتقاطع هذا المسار مع الالتزامات الدولية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، والمعاهدات المتضمنة لالتزام الدول بتكريس الحق في التعليم للجميع دون إقصاء.

2. **المبرر التعليمي**: تقوم المدرسة الدامجة على مبدأ تكييف الممارسات التربوية مع مراعاة الفروقات الفردية بين التلاميذ، بما يضمن تعليماً عادلاً ومنصفاً للجميع. ولا يقتصر الدمج على البُعد التربوي فحسب بل هو جزء من مشروع اجتماعي ومواطني أوسع يهدف إلى بناء مجتمع عادل، يكرّس الانتماء للجميع ويعترف بالتعددية كقيمة.
3. **المبرر الاجتماعي**: **ما** تزال بعض التمثلات الاجتماعية السائدة تُغذّي نحو الإعاقة تصورات سلبية، وكذلك الشأن بالنسبة إلى صعوبات التعلم، حيث يُنظر إليها كعائق يحد من حسن اشتغال النظام التربوي أو يعطل نسق سير تعلماته

الطبيعي، وهو ما ينعكس على السياسات والممارسات التعليمية ويحدّ من فرص الدمج الفعلي. في هذا السياق، تلعب المدارس الدامجة دورًا محوريًا في تفكيك هذه الصور النمطية، من خلال إدماج جميع الأطفال معًا ضمن نفس الفضاء التربوي، مما يُعزز قبول الاختلاف ويُسهم في بناء ثقافة مدرسية منفتحة، تُكرّس قيم المساواة والانتماء للجميع.

4. **المبرر الاقتصادي**: إن حرمان بعض الأطفال من النفاذ إلى التعليم يؤدي حتما إلى إضعاف فرصهم في تحقيق اندماج فعّال يقيهم إكراهات سوق العمل مستقبلاً، كما يعتبر إنشاء المدارس وتهيئتها بما يسمح بتوفير التعليم لجميع الأطفال معاً، أقل تكلفة من إنشاء منظومة معقّدة من المدارس الموازية الخاصة بالأطفال المختلفين على غرار مراكز التربية المختصة.

ومن هذا المنطلق يتوجه الائتلاف التربوي التونسي بورقة السياسات هذه بالأساس إلى:

- وزارة التربية، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الصحة، وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن، وزارة التشغيل والتكوين المهني...
- نوّاب الشعب وخاصة المعنيين بالتشريع وأعضاء اللجان البرلمانية ذات العلاقة بالتربية والطفولة والإدماج الاجتماعي وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة...

II. تحليل السياسات الحالية: واقع الدمج في تونس

سعت تونس إلى مواكبة التطورات في مجال حقوق الأطفال ذوي الإعاقة فأصدرت العديد من النصوص الترتيبية منها ما يهم عملية تسجيل هؤلاء الأطفال في المؤسسات التربوية ومنها ما يمنحهم الحق في التمتع بإجراءات استثنائية خلال فترة الامتحانات.

كما قامت بانتداب سلك الأخصائيين النفسانيين بوزارة التربية وتكليفه بتنسيق اللجان الجهوية للدمج المدرسي.

وقد نظمت وزارة التربية سلسلة من الدورات التكوينية لفائدة الإطار التربوي حول بيداغوجيا الدمج والتعامل مع التلاميذ ذوي الإعاقات أو الصعوبات وارتفعت نسبة المدمجين في المدارس وتعددت التجارب النموذجية الناجحة في بعض المندوبيات الجهوية للتربية في إطار شراكات مع المجتمع المدني ومنظمات دولية (اليونيسيف، إنسانية وإدماج ...). ولكن رغم تعدد المجهودات والإنجازات وخاصة منها مصادقة الدولة التونسية على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالأشخاص ذوي الاعاقة وما ينص عليه الدستور التونسي لسنة 2022 على ضمان المساواة في التعليم للجميع وإدراج مفهوم "المدرسة الدامجة" ضمن التوجهات الرسمية لوزارة التربية في إطار إصلاح المنظومة التربوية، فإن واقع الدمج المدرسي ما يزال يواجه تحديات هيكلية واجتماعية وتربوية عديدة، ويبرز ذلك في:

- عدم وضوح مفهوم الدمج المدرسي ما يحول دون تحقيق التعليم الشامل المنشود، الّذي لا يستثني أي تلميذ.
- تشتّت التشريعات ما يحول دون استثمارها الاستثمار الأمثل.
- غياب استراتيجية واضحة لعملية دمجهم ذوي القدرات الذهنية العالية وتمكينهم من تلبية احتياجاتهم الخاصة.
- غياب قاعدة بيانات معتمدة للتخطيط والتقييم والمتابعة أو منظومة وطنية لرصد برنامج التربية الدامجة عموما.
- اقتصار التنسيق بين الوزارات والجهات المعنية على قبول الأطفال ذوي الإعاقة من عدمه وإصدار منشور سنوي مشترك حول عملية تسجيلهم بالمؤسسات التربوية.

- غياب برنامج وطني ومرجعيات موحدة في تطبيق مسار الدمج المدرسي بما يشمل المراحل وبرامج التكوين والمتابعة
- غياب الآليات الضرورية لتطبيق قرارات الدمج المدرسي على أرض الواقع.
- غياب آليات المتابعة والتعهد بالتلاميذ ذوي الإعاقة خلال مسارهم المدرسي
- غياب العناية المستمرة والمنتظمة بالبنية التحتية لتسهيل الولوج والنفاذ...بأغلب المؤسسات التربوية.
- محدودية التكوين في مجال استراتيجيات التعليم الدامج والأساليب التربوية المتبعة لفائدة الإطارات التربوية.
- عدم اعتماد المشروع التربوي الإفرادي الذي يرتكز على مقاربة فردانية تراعي الفروق الفردية وتسمح بالتكييف البيداغوجي المناسب.
- غياب ثقافة تقدير الآخر وقبول الاختلاف ونقص التثقيف الاجتماعي والتوعية.
- محدودية حضور ملف الدمج المدرسي في المشهد الإعلامي.

III. الخيارات السياسية والتوصيات

مما لا شك فيه أن موضوع الدمج المدرسي في تونس يتطلب إرادة سياسية أكثر وضوحا، وتخطيطًا استراتيجيا فعّالا يشرّك كل الأطراف المعنية والفاعلة في إطار رؤية شاملة طويلة المدى تجعل من المدرسة فضاءً عادلاً ومنصفًا لكل التلاميذ دون استثناء مع احترام كامل لحقوق الطفل، فدمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخصوصية ليس مسألة تقنية أو مادية فقط، بل هو رهان حضاري يعكس مدى التزام الدولة والمجموعة الوطنية قاطبة بقيم المواطنة والعدالة الاجتماعية...لذلك وجب علينا تبني استراتيجية شاملة تقوم على العديد من المقترحات:

أولًا: الإصلاح التشريعي والمؤسساتي

- مراجعة وتوضيح الإطار القانوني المنظم للدمج المدرسي، مع سن تشريعات تحدد بوضوح الأدوار وآليات المتابعة والرقابة بين مختلف الوزارات (التربية، الشؤون الاجتماعية، الصحة، المرأة، الشؤون الثقافية...) لضمان التناسق والتكامل
- الاعتماد على التقييمات والدّراسات والاستشارات المنجزة لمراجعة برنامج الإدماج المدرسي والارتقاء به إلى برنامج وطني حول التربية الدامجة
- وضع إطار تشريعي لتشجيع الشركات الناشئة ودعمها عند اقتراح حلول رقميّة لفائدة الأطفال ذوي الإعاقة
- إحداث مرصد وطني للتربية الدامجة يشرف على قاعدة البيانات ويتولى التنسيق بين مختلف الأطراف، ورصد المعطيات، ومتابعة مدى تفعيل السياسات

ثانيًا: التدخل التربوي والبيداغوجي

- وضع إطار مرجعيّ للتّربية الدّامجة يكون إطارا بيداغوجيّا ضامنا لتكوين جيّد وممارسات بيداغوجيّة مناسبة ومتابعة وتقييم ناجع في مختلف المراحل التعليميّة (تربية ما قبل مدرسيّة، تعليم ابتدائي، إعدادي، ثانوي، تعليم عالي، تكوين مهني)
- اعتماد المشروع التربوي الإفرادي وتوفير أدلة تطبيقية داعمة
- ضرورة توفير الوسائل الرقميّة الّتي يحتاجها المعاق مجانا.
- تشريك الأولياء ضمن مقاربة 'التربية الوالدية'، وفتح قنوات للحوار بين الأسرة والمدرسة. (الولي طرف هام في المشروع التربوي الإفرادي)

ثالثًا: الموارد البشرية والدعم النفسي والاجتماعي

- انتداب أخصائيين نفسانيين واجتماعيين بالقدر الكافي قارّين بالمؤسسات التربوية، وتفعيل مكاتب الإصغاء والمرافقة وتعميمها لضمان دعم نفسي وتربوي لفائدة التلاميذ المدمجين وأقرانهم تكريسا لثقافة التقبل وعدم التمييز.
- جعل الدّعم المادّي والمعنوي للإطار التربوي مكوّنا من مكوّنات برنامج التّربية الدّامجة المزمع
- إرساء فرق بحث مشترك بين مختلف الوزارات المعنيّة لدعم البحث العلمي في مجال التربية
- انتداب مختصين في تقويم النطق والتربية الخاصة للتعهد بالأطفال ذوي الإعاقة وصعوبات التعلم في المؤسسات التربوية.

وبناء على كل ما تقدم، فإن الائتلاف التربوي بعد استيفائه لكل مراحل معالجة مسألة الدمج المركّبة دراسة وتحليلا وتأصيلا فلسفيا وقانونيا وحقوقيا، يتوجه بورقة السياسات هذه إلى كل الجهات الرسمية ذات العلاقة ومنظمات المجتمع المدني المهتمة بموضوع استحداث المدرسة التونسية الجديدة القادرة على احتضان جميع بناتها وأبنائها مهما كانت اختلافاتهم وتنوع أنساق تعلّمهم، ويهيب بها قصد إيلاء مزيد من العناية إلى هذه المسائل الاستراتيجية من أجل تحقيق الهدف الانساني النبيل والمتمثل في تحويل المدرسة إلى جسر بدلا من أن تكون حاجزا ... وجعل كل تلميذ نجمة سماؤها المدرسةُ وبرامج التعلم فيها.

كما يضع الائتلاف التربوي كل إمكانياته وتجاربه ورصيد الخبرة لديه على ذمّة الجهات الرسمية من أجل صياغة برنامج وطني في المجال وبلورة رؤية استشرافية جديدة تستجيب لتطلعات المجتمع بأسره وتتناغم مع ما يُنجز في كثير من بلدان العالم تحت إشراف الأمم المتحدة والمنظمات الراجعة لها بالنظر.

المشاركون في إعداد هذه الورقة

الفريق المشارك في الندوة العلمية		
1	محرز الدريسي	مستشار عام خبير في الحياة المدرسية وعضو هيئة الخبراء بالائتلاف التربوي التونسي
2	سنية الجبالي	أخصائية ومعالجة نفسية
3	رمزي بزّه	مستشار أوّل في الاعلام والتوجيه المدرسي والجامعي / خبير تربوي
4	سالم سعايدية	مربي مختص أول وطالب دكتوراه في البيداغوجيا
5	رضا بن يوسف	أخصائي نفساني. معالج بالتأهيل الذهني. مدير الوحدة الجهوية للتعهد بالأولياء وأبنائهم ذوي اضطرابات التعلم بأريانة
6	الفرجاني غيلان	أستاذ مساعد في علم النفس بالمعهد العالي للعلوم الانسانية بجندوبة
7	سليمة فرجاني	أخصائية نفسية
8	سناء الشارني	أستاذة مساعدة، اختصاص علم النفس، جامعة تونس
9	سميرة الورغي	أخصائية نفسية، المندوبية الجهوية للتربية بجندوبة
10	هشام الشابي	متفقّد عام مميّز للتّربية، متقاعد
11	إيمان عويشاوي سائحي	أخصائية نفسية أولى
12	سنية العكاري	أخصائية نفسانية أولى بالمندوبية الجهوية للتربية ببنزرت
13	ندى بن عثمان	أستاذة مساعدة للتعليم العالي
14	خالد الدريدي	أخصائي نفساني رئيس بجامعة منوبة
15	خلود الزاير	أخصائية نفسانية رئيس ومعاجة نفسانية بجامعة منوبة
16	سوسن الجازي	طبيبة منسقة الوحدة الجهوية للتاهيل بنابل
17	مريم حمزة	باحثة في مجال التربية المختصة
18	أميرة العروي	أستاذة مساعدة اختصاص علم نفس النمو والتربية وعضوة هيئة الخبراء بالائتلاف التربوي التونسي

19	مصطفى الشيخ الزوالي	مستشار عام خبير في الحياة المدرسية وعضو هيئة الخبراء بالائتلاف التربوي التونسي
20	منصف الخميري	مستشار عام في الإعلام والتوجيه وعضو هيئة الخبراء بالائتلاف التربوي التونسي
21	سامي بالحبيب	مستشار عام خبير في الحياة المدرسية بوزارة التربية وعضو هيئة الخبراء بالائتلاف التربوي التونسي
22	أحمد المهوك	عضو هيئة الخبراء بالائتلاف التربوي التونسي
23	وريدة بوشقرة	أخصائية نفسية مدرسية

لجنة صياغة ورقة السياسات		
1	سامي بالحبيب (رئيس اللجنة)	مستشار عام خبير في الحياة المدرسية بوزارة التربية وعضو هيئة الخبراء بالائتلاف التربوي التونسي
2	أحمد المهوك (مقرر اللجنة)	عضو هيئة الخبراء بالائتلاف التربوي التونسي
3	رمزي بزّه	مستشار أوّل في الاعلام والتوجيه المدرسي والجامعي / خبير تربوي
4	هشام الشابي	متفقّد عام مميّز للتّربية، متقاعد
5	أميرة العروي	أستاذة مساعدة اختصاص علم نفس النمو والتربية وعضوة هيئة الخبراء بالائتلاف التربوي التونسي
6	مريم حمزة	باحثة في مجال التربية المختصة
7	رضا بن يوسف	أخصائي نفساني. معالج بالتأهيل الذهني. مدير الوحدة الجهوية للتعهد بالأولياء وأبنائهم ذوي اضطرابات التعلم بأريانة
8	إيمان عويشاوي سائحي	أخصائية نفسية أولى